



" الأزمة المالية للنظام الرأسمالي وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي "

بكر اوي عبد الله

جامعة أدرار

البريد الإلكتروني: bekraoui2008@yahoo.fr

ملخص-

يقوم نظام الاقتصاد الرأسمالي على أساس تملك الأفراد لوسائل الإنتاج، وقد مر هذا النظام بعدة مراحل من أهمها: مرحلة الرأسمالية التجارية، ومرحلة الرأسمالية الصناعية، وقد عرف هذا النظام عدة أزمات، كان آخرها الأزمة المالية سنة 2008م، حيث ترجع أسبابها إلى نمو ظاهرة الاحتكار، وسوء توزيع الدخل، والإفراط في منح الائتمان دون ضمانات كافية. مما جعل الدول الرأسمالية تبحث عن حلول ناجعة وذات كفاءة اقتصادية.

ويمكن للاقتصاد الإسلامي أن يكون الملجأ الآمن، وخاصة للدول العربية والإسلامية ذات النهج الرأسمالي؛ لكونه يقوم على مبادئ وأسس ثابتة تتمثل في أن المال مال الله - سبحانه وتعالى - والفرد مستخلف فيه، وأن حفظ المال من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، وتحريم الربا، والموازنة بين المملكتين العامة والخاصة.

Abstract-

The capitalist economic system is based on ownership of individuals the means of production, and this system over several stages including: commercial capitalism stage, and the stage of industrial capitalism, has this system known several crises, the most recent financial crisis year 2008; where causes attributable to the growth of the phenomenon of monopoly and the Bad distribution, excessive granting of credit without Enough collateral

make the capitalist countries are looking for an effective and economically efficient solutions. Can Islamic economics to be safe haven, especially Arab and Islamic countries with the capitalist approach; for being based on the principles fixed and foundations is that the money is a gift of God - the Almighty - and the man substituent in it and that the money saved from the most important purposes of Islamic law, and the prohibition of usury, and the balance between public and private Dynasties.

مقدمة -

لقد شهد العالم الرأسمالي عدة أزمات مالية كان آخرها ما جرى في 2008، والتي كان سببها المباشر الديون العقارية المترتبة عن التسهيلات الإئتمانية وانتشارها بشكل كبير، فضلاً عن هذا فإن الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ستؤدي به إلى مزيد من الأزمات، إذا لم يتم التراجع عنها. ونجد في الاقتصاد الإسلامي ما يجنبنا الوقوع في هذا المأزق؛ لكون الأسس التي يقوم عليها مصدرها الكتاب والسنة الذين فرضهما الخالق - سبحانه وتعالى - وهو أدري بشؤون خلقه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾. ومن هذا المنطلق حاولت أن أقف على العلاج الذي يقدمه الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية التي تعصف بالنظام الرأسمالي، وذلك بتقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يتضمن بعض المفاهيم والأحكام المتعلقة بالنظام الرأسمالي، والقسم الثاني تطرقت فيه إلى جملة من المفاهيم المتعلقة بكل من الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية، والقسم الثالث تضمن المبادئ الاقتصادية الإسلامية التي يمكن أن تساهم في علاج الأزمة المالية.

أولاً: مفاهيم حول النظام الرأسمالي .

01 - تعريف النظام الرأسمالي:

الرأسمالية تعني تملك رجال الأعمال لوسائل الإنتاج المتمثلة في رأس المال، الأرض والمعدات، وتسخيرها.¹ ولا يوجد اتفاق بين فقهاء الاقتصاد² على تعريف الرأسمالية، رغم محاولات البعض حيث ركزوا اهتمامهم على ظاهرة تملك الأفراد

العاديين لوسائل الإنتاج مفرقا بينها وبين الاشتراكية التي يمتلك فيها المجتمع تلك الوسائل³.

فالنظام الرأسمالي إذاً يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية للأفراد في إدارة وتسيير وممارسة نشاطهم الاقتصادي والتنافس الحر فيما بينهم؛ من أجل تحقيق الربح المادي.

02- تاريخ النظام الرأسمالي

لقد نشأ هذا النظام عبر مراحل تاريخية، واختلف في بدايته، فهناك من يرجعه إلى عصر الرقيق القديم، ومنهم من يرجعه إلى العصر الإقطاعي الأول الذي تعلم فيه الإنسان كيف يصنع أدواته البسيطة التي تعينه على الزراعة بنفسه، ثم بدأت الثورة الصناعية في القرن السادس عشر، الأمر الذي أدى إلى ظهور الآلات على نطاق واسع، وبرزت طبقة الرأسماليين التي عملت على الجمع بين عناصر الإنتاج، وعليه يمكن القول أن الثورة الصناعية بخلقها لتلك الآلات الجديدة التي لم تكن معروفة قد أرست بذلك دعائم النظام الرأسمالي، كم أنها حققت نتائج ملموسة في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي⁴.

ويعتبر النظام الرأسمالي من أقدم النظم الاقتصادية الوضعية من حيث الظهور، وقد مر بمراحل متعددة تتمثل في⁵:

- مرحلة الرأسمالية التجارية:

يمثل المذهب التجاري أو الرأسمالية التجارية البداية المبكرة للرأسمالية في المجتمع الأوروبي، وقد ظهرت في الفترة من القرن السادس عشر الميلادي وامتدت إلى غاية القرن الثامن عشر للميلاد، وقد ساعد على ظهورها مجموعة من العوامل أهمها: انهيار النظام الإقطاعي، والاكتشافات الجغرافية الكبرى المتمثلة في اكتشاف القارة الأمريكية، واكتشاف طريق الرجاء الصالح، إضافة إلى الاحتكاك بالحضارة الإسلامية أثناء الحملات الصليبية.

- مرحلة الرأسمالية الصناعية:

لم تقف الرأسمالية عند حد الرأسمالية التجارية بل نمت وتطورت حتى وصلت في القرن الثامن عشر إلى الرأسمالية الصناعية، حيث زادت كمية الانتاج بفضل الاستخدام الواسع للآلات الصناعية.

وبدأ الجانب الاقتصادي في الحرية يطغى على بقية الجوانب في الأيديولوجيا الرأسمالية، بعد أن كان مجرد جانب واحد من هذه الحرية، التي حققتها ثورة الإصلاح الديني في أوروبا، بحيث صارت الرأسمالية لا توحى في الذهن إلا هذا الجانب الاقتصادي، وما يؤدي إليه من صراع على الكسب والريح، ومن تنافس في الحصول على المواد الخام والأسواق والخبرات الفنية، ومن حروب لحماية المصالح الرأسمالية في خارج الحدود، ومن صراع بين العمال وأصحاب الأعمال، ومن مكتشفات علمية لزيادة الإنتاج وخفض تكلفته، ومن بحوث علمية للوصول إلى هذه المكتشفات، وغير ذلك مما يعتبر هذا الجانب الاقتصادي مداره ومحوره.

وفي إطار هذه الحرية الاقتصادية التي طغت على سائر الحريات في الأيديولوجيا الرأسمالية، تحركت الحرية السياسية والحرية الدينية والحرية الأكاديمية، وسائر الحريات الأخرى، واقترن الاستعمار بالرأسمالية التجارية، والرأسمالية الصناعية، والرأسمالية التجارية هي التي سادت أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكانت فيها التجارية هي محور النشاط الاقتصادي، وفي مرحلة الرأسمالية الصناعية، ظهرت تنظيمات إنتاجية جديدة، وعلى رأسها الشركات المساهمة، وانتقلت الرأسمالية من رأسمالية الوحدات الصغيرة أو رأسمالية المنافسة، إلى رأسمالية الوحدات الكبيرة، أو رأسمالية الاحتكارات، ويظهر الاحتكارات اتسع نطاق الاستعمار، وتطورت الرأسمالية الأوروبية إلى الرأسمالية الإمبريالية.⁶

03- خصائص النظام الرأسمالي:

- الملكية الفردية لعناصر الإنتاج:

يقوم النظام الرأسمالي على ملكية الأفراد لعناصر الإنتاج، فالمالك له مطلق الحرية في التصرف فيما يملك، ومن أهم الوظائف التي يؤديها حق الملكية الخاص لعناصر الإنتاج أنه يوفر الباعث على الادخار، فمن يملك يستهلك جزءاً مما يملكه ويدخر الباقي وبذلك يكون هناك مدخرات لأغراض الاستثمار وزيادة الدخل.⁷

- حرية النشاط الاقتصادي:

للفرد الحرية في اختيار النشاط الذي يرغبه، والاستهلاك الذي يريده، والقرارات التي تتعلق بالعمل، الإنتاج، الادخار، الاستثمار والاستهلاك يتخذها الفرد بنفسه دون تدخل من الدولة وفق ما يراه مناسباً⁸، وترجع حرية النشاط الاقتصادي إلى الملكية الفردية لوسائل الإنتاج حيث يمكن للرأسمالي أن يمارس أي نشاط يراه مناسباً له، وفي أي مكان، فالحرية الاقتصادية لصيقة بالحقوق الطبيعية للفرد كحق الحياة.⁹

- حافظ الربح:

يعد حافظ الربح في النظام الرأسمالي هو المحرك الأساسي لزيادة الإنتاج، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، فالربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظّمون فحسب، ولكنه يعتبر أيضاً أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام الاقتصادي وتعمل دائماً على تنميته؛ حيث إن مزيداً من الأرباح يعني في النهاية مزيداً من الإنتاج.¹⁰

- المنافسة:

يتنافس المنتجون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة، ولا يتبقى في السوق إلا أصحاب الإنتاج الجيد.¹¹ ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكون الذين لا تمثل لهم السلع ضرورة قصوى، أو الذين لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة، ولا يتبقى في السوق إلا الذين تكون حاجتهم للسلعة أكبر، ويفترض الكلاسيك أن جميع موارد المجتمع هي في حالة الاستخدام التام ولا توجد موارد معطلة و نتيجة لهذا فهم ينفون حدوث فائض عام في الإنتاج في أي وقت من الأوقات.¹²

- ميكانيكية جهاز السعر:

تتحدد الأسعار في النظام الرأسمالي تبعاً لقوى العرض والطلب، دون تدخل من الدولة، فمثلاً إذا ارتفع طلب المستهلكين على شراء سلعة معينة حتى يصبح طلبهم عليها أكبر من الكمية الموجودة في السوق سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه السلعة، ومن ثم سيتجه المنتجون إلى إنتاج تلك المنتجات بشكل كبير؛ لتحقيق ربح أكبر، والعكس إذا قلّ طلب.¹³

04- عيوب الرأسمالية:

- نمو ظاهرة الاحتكار:

الاحتكار هو انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، فمثلاً: في أمريكا يسيطر على إنتاج الصلب سبعة عشرة مؤسسة احتكارية، حيث تهيمن على 95% من الإنتاج، واثنين منها، وهما الشركة الأمريكية للصلب ومؤسسة بتلهم للصلب تحتكران نصف الإنتاج الأمريكي،¹⁴ ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها. وتحقيق أرباحه الاحتكارية. ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي أيضاً إلى سوء استغلال للموارد، مما جعل كثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات وسن قوانين لمنع الاحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك.¹⁵

- سوء توزيع الدخل والثروة:

تتركز الثروة في النظام الرأسمالي في يد فئة قليلة من المجتمع، فيزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثمار مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج

وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تطل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض؛ لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج.¹⁶

– الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:

لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الاقتصادية، كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل والكفاء للموارد، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال؛ ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكديس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة؛ زمن ثم تظهر البطالة.¹⁷

ومن أبرز الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات في النظام الرأسمالي، هي منح التسهيلات الائتمانية من جهة، وعدم التزام العميل بالتسديد من جهة أخرى، مما يؤدي إلى تراكم الأرصدة المدينة وفوائدها بلا سداد.¹⁸

ثانياً: دور الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة المالية

01- مفاهيم حول الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية

أ- مفهوم الاقتصاد الإسلامي

بدأ الفقهاء والعلماء والدعاة في أوائل القرن العشرين منذ 1900م إلى وضع إطار فكري للاقتصاد الإسلامي تكون مرجعيته مصادر الشريعة، ولكن في ضوء الواقع المعاصر مع التأكيد على القواعد الأصولية الكلية له، وبدأت مرحلة التطبيق لمفاهيم ومبادئ الاقتصاد الإسلامي منذ أواخر سنة 1940م حيث قامت بعض الجماعات والحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي بإنشاء مجموعة من الشركات والمؤسسات الاقتصادية بمرجعية إسلامية، ومن أبرز تطبيقات الاقتصاد الإسلامي: إنشاء البنوك الإسلامية¹⁹، وشركات التأمين الإسلامية، ومؤسسات الزكاة والصدقات ومن أهم البنوك الإسلامية ما يلي: 20

السنة	اسم المصرف الإسلامي	المكان
1975	البنك الإسلامي للتنمية بجدة - بنك إسلامي عالمي .	جدة - السعودية
1975	بنك دبي الإسلامي .	دبي - الإمارات
1978	بنك فيصل الإسلامي السوداني .	السودان
1978	بنك فيصل الإسلامي المصري .	القاهرة - مصر
1978	بيت التمويل الكويتي .	الكويت
1978	الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي	الشارقة - الإمارات
1979	البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتنمية .	عمان - الأردن
1979	بنك البحرين الإسلامي .	البحرين
1980	إنشاء مجموعة من المصارف الإسلامية بباكستان .	باكستان
1980	المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية .	القاهرة - مصر
1981	بنك التضامن الإسلامي بالسودان .	السودان
1981	إنشاء فروع المعاملات الإسلامية لبعض البنوك التقليدية	أنحاء العالم
1981	المصرف الإسلامي الدولي - لكسمبورج .	لكسمبورج
1982	دار المال الإسلامي - فروع في أنحاء العالم	أنحاء العالم
1983	مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين .	البحرين
1983	بنك قطر الإسلامي .	قطر
1983	بنك البركة الإسلامي	البحرين
1983	البنك الإسلامي لغرب السودان .	الخرطوم - السودان
1983	البنك الإسلامي السوداني .	السودان
1983	بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود .	بنغلاديش
1983	شركة البحرين الإسلامية للاستثمار .	البحرين
1983	بنك قبرص الإسلامي .	قبرص
1983	بنك التمويل الإسلامي بلندن .	لندن
1983	بيت التمويل الأردني للاستثمار والتنمية .	الأردن
1985	مجموعة بنوك دلة البركة الإسلامية .	أنحاء العالم
2009	وصل عدد المؤسسات المالية حوالي 400 مؤسسة في أنحاء العالم	
2012	وصل عدد المؤسسات المالية حوالي 500 مؤسسة في أنحاء العالم	

ويعرف الاقتصاد الإسلامي هو " الذي يبحث في نشاط الإنسان في المجتمع من حيث حصوله على الأموال والخدمات حسب المنهج الذي رسمته الشريعة الإسلامية للحصول عليها ومصادر الاقتصاد الإسلامي تتمثل في القرآن والسنة والإجماع، وغيرها²¹ .

ب- خصائص الاقتصاد الإسلامي

- الالتزام بالقيم الإيمانية المتمثلة في الرقابة الذاتية والإيمان الكامل باليوم الآخر والمحاسبة أمام الله .
- الالتزام بالقيم الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية كالأمانة والصدق ، والقناعة في الربح، والتيسير على المعسر، والتصدق على المفلس.
- الأصل في المعاملات الاقتصادية الحل إلا ما نص الشارع على تحريمه مثل الربا .

ج- مؤسسات الاقتصاد الإسلامي²² .

- بيت المال: والتي من مصادر تمويله: الجزية والخراج والعشور والفيء واللقطة، وغيرها .

- نظام الإرث والوقف والوصايا والتبرعات .

- نظام السوق .

د- أساليب التمويل في الاقتصاد الاسلامي.

- المضاربة:

وهي عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والآخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد.²³

- المشاركة:

أي يشترك اثنان أو أكثر بحصة معينة في رأس المال يتجران به كلاهما والربح يوزع على حسب أموالهما²⁴.

- بيع المربحة:

وهو بيع المربحة هو اتفاق بين مشتري لسلعة وبائع لها، وبمواصفات محددة وعلى أساس كلفة السلعة، إضافة الى هامش ربح يتفق عليه المشتري والبائع. ودفع الثمن قد يتم في الحال أو لاحقاً²⁵ .

- الاستصناع:

وهو عقد بين طرفين يقوم احدهما (الصانع) بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر (المستصنع) على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع. وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا أو مقسما مؤجلا.²⁶

- التأجير التمويلي:

ومعناه تملك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير.²⁷

- بيع السلم:

ويراد به بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل.²⁸

02: مفهوم الأزمة العالمية.

الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى، وهي أنواع:²⁹

أ- الأزمات المصرفية:

تحدث بسبب اندفاع المودعين على سحب ودائعهم من البنوك أو بإخفاق أحد البنوك في القيام بالتزاماتها اتجاه المتعاملين، وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر، وما حدث في "Overend & Gurney" المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك في "Bank of United States" الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدة". "Bear Stearns" عام 1931.

ب- أزمات العملة وأسعار الصرف:

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى: Balance of Payments Crisis، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997.

ج- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال حيث تتكون "الفقاعة" عندما "bubble". نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر.

وكان المسلمون الأوائل لا يستعملون كلمة "الأزمة" حيث كان معناها ينحصر في الشدة، والضيق، والسنة، والقحط، والمجاعة باعتبار أن نظام المعيشة كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة، ولم يشير المقرئزي (ت 854 هـ) عندما فضل استخدام كلمة "الغمة" في كتاب مشهور حول تاريخ المجاعات في مصر³⁰ حيث سماه "إغاثة الأمة في كشف الغمة".³¹

ثالثاً: علاج الأزمة المالية وفق منظور الاقتصاد الإسلامي

لقد حدد الإسلام مجموعة من المبادئ التي تحكم النشاط الاقتصادي، وإذا ما روعيت في العصر الحالي فإنها سوف تجنب العالم الوقوع في الأزمات، والتي من أبرزها:

أ- المال مال الله:

فالعبد مستخلف فيه، يقول تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾³².

ب- حفظ المال:

من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ المال بتنميته والمحافظة عليه، لقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَاْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾³³، وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم: ((أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ))³⁴

ج- تحريم الربا:

لقد دلت نصوص كثيرة على تحريمه³⁵، منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾³⁶، وقوله أيضاً: وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا³⁷، فالنقود لا تلد النقد، فالقروض يجب أن تكون بدون فائدة.³⁸

د- الموازنة بين الملكية العامة والخاصة.

فقد صانت الشريعة الإسلامية الملكية الخاصة، وحثت على الاكتساب شرعت الربح³⁹ والعمل الحلال، ولكن ليس على حساب الملكية العامة، فهذه الأخيرة تعتبر مطلب ضروري من الناحية الاجتماعية.⁴⁰

خاتمة-

يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يكون بديلاً عن النظام الرأسمالي لما له من آليات مختلفة ومتنوعة تجمع بين المصلحتين الفردية والجماعية، عكس النظام الرأسمالي الذي يركز على المصلحة الفردية، فضلاً عن الفوائد الربوية محرمة في الشريعة الإسلامية مهما قلت أو كثرت، ونجد اليوم البنوك العالمية تخفض معدلات الفائدة؛ لأنها كانت السبب الرئيسي في حدوث الأزمة العالمية، بل إن بعضها أصبحت الفائدة فيها تؤول إلى الصفر. وهناك بعض البنوك العالمية فتحت شبائيك خاصة بالتعاملات الإسلامية، والمستقبل سيكون للاقتصاد الإسلامي إذا ما أحسنت يد الصياغة، إعادة طرح تلك المبادئ وإخراجها في شكل تعاملات اقتصادية واستثمارية عصرية تلبي متطلبات الأشخاص في وقتنا الحالي.

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم (رواية ورش)
- 2- البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحيل .
- 3- ابن منظور: لسان العرب.
- 4- أحمد فريد مصطفى، تطور التاريخ الاقتصادي الاسلامي والوضعي، مؤسسة شباب لجامعة 2007م.
- 5- أبو سليمان عبد الوهاب، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية - دراسة فقهية مقارنة، جدة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2000م (ط2).
- 6- البعلي، عبد الحميد، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي واقع وآفاق.
- 7- محمد عوض رضوان، الاتجاهات الحديثة في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، دراسة مقارنة، ط1، مصر: مطبعة العمرانية للاؤفست، 2010م.
- 8- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي.
- 9- عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط2، السعودية: مكتبة الرشد، 1427هـ/ 2006م.
- 10- محمد حمدي النشار، النظم الاقتصادية، جامعة أسيوط، 1995م.
- 11- حسين حسين شحاتة، معالم التمكين للاقتصاد الإسلامي في مجال التطبيق (المستقبل للاقتصاد الإسلامي).
- 12- بودي عبد القادر، بحوصي مجدوب، مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي، بحث غير مطبوع.
- 13- جلال جوييدة القصاص: الأزمة الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010.
- 14- رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دراسة شرعية، ط2، دمشق: دار المكتبي، 1430/ 2009.

- 15- مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية- أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.
- 16- مها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ديسمبر 2010.
- 17- عبد الباسط وفا، هل تستجيب المصارف التقليدية لأيدولوجية التمويل الإسلامي؟، دار النهضة العربية، 2005.
- 18- علي العوضي: الديون المتعثرة تسويتها وتجنبها، المكتبة المصرفية، 2004.
- 19- علي محي الدين القره داغي، بحوث في فقه البنوك الإسلامية، دراسة فقهية واقتصادية، ط2، بيروت: شركة البشائر الإسلامية، 2009/1430.
- 20- عيسى حيرش، المؤسسة الاقتصادية الإسلامية وتمويلها، عين مليلة- الجزائر- ، دار الهدى، 2013.
- 21- فليح حسن، البنوك الإسلامية، عمان، جدارا للكتاب العالمي، 2006م (ط1).
- 22- سعد بن هاشم بن محمد العلياني، التربية الاقتصادية في القرآن الكريم "رسالة دكتوراه" وتطبيقاتها في الأسرة والمدرسة، في الأصول الإسلامية للتربية.
- 23- الوادي، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007م (ط1).
- 24- يوسف كمال، الاسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

25 -www.Darelmashora.com

الهوامش

- 1 - محمد عوض رضوان، الاتجاهات الحديثة في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، دراسة مقارنة، ط1، مصر: مطبعة العمرانية للأوفست، 2010م، ص9.
- 2 - جاء في لسان العرب: القصد استقامة الطريق قصد يقصد قصداً فهو قاصد، وقوله تعالى: ﴿وعلى الله قصد السبيل﴾ أي على الله تبيين الطريق المستقيم.
- 3 - المرجع نفسه، ص9.
- 4 - محمد عوض رضوان، المرجع السابق، ص24.
- 5 - ينظر: لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص56، نقلاً عن: عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط2، السعودية: مكتبة الرشد، 1427هـ/2006م، ص49 وما بعدها.
- 6 - ينظر: أحمد فريد مصطفى، تطور التاريخ الاقتصادي الاسلامي والوضعي، مؤسسة شباب الجامعة 2007م، ص56 وما بعدها.
- 7 - ينظر: يوسف كمال، الاسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص30 وما بعدها.
- 8 - ينظر: محمد حمدي النشار، النظم الاقتصادية، جامعة أسيوط، 1995م، ص33، نقلاً عن: عمر بن فيحان وآخرون، المرجع السابق، ص52.
- 9 - ينظر: محمد عوض رضوان، المرجع السابق، ص35 وما بعدها.
- 10 - ينظر: يوسف كمال، المرجع السابق، ص32.
- 11 - ينظر: يوسف كمال، المرجع نفسه، ص32.
- 12 - ينظر: محمد عوض رضوان، المرجع السابق، ص39.
- 13 - ينظر: محمد عوض رضوان، المرجع نفسه، ص40.
- 14 - ينظر: محمد عوض رضوان، المرجع السابق، ص62.
- 15 - ينظر: يوسف كمال، المرجع السابق، ص39 وما بعدها.
- 16 - عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، المرجع السابق، ص55.
- 17 - اعتاد الاقتصاديون تقسيم البطالة إلى خمسة أنواع وهي:
 - البطالة المزمّنة: وهي التي تظهر بصفة مستمرة نتيجة جمود الاستثمار، والسبب هو قلة رؤوس الأموال.
 - البطالة الدورية: وهي التي تظهر دورياً خلال فترات الكساد، وتظهر هذه البطالة في الدول النامية نتيجة للكساد في الدول المتقدمة.
 - البطالة الموسمية: وهي التي تظهر عادة في الزراعة، نتيجة لطبيعة هذا النوع من النشاط الاقتصادي.

- البطالة الفنية: وهي توجد في الدول النامية والدول المتقدمة على نحو سواء، نتيجة للتطور الذي يؤدي إلى إحلال الآلات الحديثة محل القديمة، وبالتالي الاستغناء عن الأيدي العاملة غير المؤهلة للعمل بالآلات الحديثة.
- البطالة المقنعة: وهذا في حالة تحويل عدد معين من الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص في فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي إلى فرع آخر .
(ينظر: محمد عوض رضوان، المرجع السابق، ص 66).
- 18 - ينظر: علي العوضي: الديون المتعثرة تسويتها وتجنبها، المكتبة المصرفية، 2004، ص 6.
- 19 - ينظر: رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دراسة شرعية، ط2، دمشق: دار المكتبي، 1430/2009، ص 5 وما بعدها.
- 20 - حسين حسين شحاتة، معالم التمكين للاقتصاد الإسلامي في مجال التطبيق (المستقبل للاقتصاد الإسلامي)، www.Darelmashora.com.
- 21 - سعد بن هاشم بن محمد العلياني، التربية الاقتصادية في القرآن الكريم "رسالة دكتوراه" وتطبيقاتها في الأسرة والمدرسة، في الأصول الإسلامية للتربية،
- 22 - ينظر: عيسى حيرش، المؤسسة الاقتصادية الإسلامية وتمويلها، عين مليلة- الجزائر - دار الهدى، 2013، ص 27 وما بعدها.
- 23 - البعلي، عبد الحميد، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي واقع وآفاق، ص 68.
- 24 - فليح حسن، البنوك الإسلامية، عمان، جدارا للكتاب العالمي، 2006م (ط1)، ص 274 – 284.
- 25 - فليح حسن، المرجع نفسه، ص 293.
- 26 - الوادي، المصارف الإسلامية – الأسس النظرية والتطبيقات العملية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007م (ط1)، ص 191.
- 27 - أبو سليمان عبد الوهاب، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية – دراسة فقهية مقارنة. جدة. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2000م (ط2).
- 28 - الوادي، المرجع نفسه، ص 198 – 202.
- 29 - ينظر: بودي عبد القادر، بحوصي مجدوب، مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، ص 8، 9.
- 30 - ينظر: جلال جويده القصاص: الأزمة الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010، ص 275.

- 31 - مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية - أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ص3.
- 32 - سورة الحديد، الآية: 07.
- 33 - سورة البقرة، الآية: 188.
- 34 - البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحيل .
- 35 - ينظر: كوثر الأبي، الإعجاز التشريعي في تحريم الربا - دراسة تطبيقية على الأزمة المالية العالمية - القاهرة: منشورات جامعة الدول العربية، 2011، ص5 وما بعدها.
- 36 - سورة البقرة، الآية: 278.
- 37 - سورة البقرة، الآية: 275.
- 38 - ينظر: عبد الباسط وفا، هل تستجيب المصارف التقليدية لأيديولوجية التمويل الإسلامي؟ دار النهضة العربية، 2005، ص 26.
- 39 - ينظر: علي محي الدين القره داغي، بحوث في فقه البنوك الإسلامية، دراسة فقهية واقتصادية، ط2، بيروت: شركة البشائر الإسلامية، 2009/1430، ص13.
- 40 - ينظر لها رياض عمر عبد الله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ديسمبر 2010، ص14.